العدد (2595)
السنة العاشرة - الثلاثاء
(18) أيلول 2012

مع بدء مناقشة قانون البنى التحتية في مجلس النواب

خبــراء يطالبــون بتشكــيل مجلس للإشــراف على عمليــة الإعمــار

□ بغداد /علي الكاتب _وكالات

طالب خبراء اقتصاديون بضرورة الإسراع بتشكيل مجلس إعمار البنى التحتية في العراق ، ليتولى مهام الإشراف على إعادة إعمار البنى التحتية التي طالها الكثير من الإهمال والتخريب خلال الحقبة الماضية بالتزامن مع بدء مناقشات مجلس النواب لإصدار تشريع للبنى التحتية .
وقال مدير المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي كمال البصري في حديثه لـ (المدى) إن تشكيل المجلس الذي يأتي على غرار مجلس الإعمار الذي كان معمولا به خلال منتصف القرن الماضي والذي من المؤمل له أن يتولى الإشراف على إعادة إعمار البنى التحتية مهما اختلفت التسميات سواء كان مجلس إعمار أو هيئة مستقلة كبقية الهيئات تضم كوادر متخصصة تتصف بخصائص الإدارة الرشيدة ، والتعامل المهني مع الشركات العالمية ، وإمكانية إدارة المشاريع بشكل كفوء (عقود مشاركة مع القطاع الخاص) بمهنية عالية ، وعدم ترك الموضوع يدار من قبل الوزارات المعنية بإعادة الإعمار ، وذلك لأن المشكلة ليست بالتخصيصات المالية بل في أسلوب إدارة الأموال العامة .
وأضاف البصري: إن من الضرورة دعم الأجهزة التنفيذية الحكومية ورفدها بالكفاءات وأصحاب الخبرات ذ وي الأداء والمستوى العالي الذين يمتلكون التجربة الرصينة في التعامل مع الشركات العالمية ذات الخبرة الواسعة ، وخلاف ذلك تكون المفاوضات التي تقوم بها الحكومة العراقية غير ذات جدوى وغير متكافئة ، كما أن تشريع قانون البنى التحتية من دون العمل على تأسيس مجلس الإعمار أو أية تسميات أخرى سيكون كحال الشاعر القائل (كمن ألقاه في اليم مكتوفاً ثم قال إياك إياك أن تبتل في الماء).
وأشار إلى أن بدء مجلس النواب مناقشاته قانون البنى التحتية الذي سبق أن تم رفضه في دورته السابقة له أهمية كبيرة في إشباع حاجات المواطنين المختلفة ، وكذلك الإسهام في تطوير القطاع الخاص من خلال العمل على (توأمة) القطاع الخاص مع الشركات الأجنبية الكبيرة بهدف نقل وسائل التكنولوجيا المتطورة إلى العراق ، فضلا عن الإسهام في توفير العمل للعاطلين عن العمل وتشغيل شريحة كبيرة من المواطنين .
ولفت إلى أن عدم استقرار قانون البنى التحتية في مجلس النواب في الوقت الحاضر سيؤدي إلى حدوث تلكؤ كبير في إنجاز تنفيذ المشاريع المطلوبة على المدى القريب، إذ انه من المتوقع أن تشهد أسعار النفط هبوطاً كبيراً خلال السنوات المقبلة كما تشير إلى ذلك الجهات المتخصصة في القطاع النفطي .

مجلس النواب العراقي (ارشيف)

أما النائبة عن الكتلة العراقية الحرة عالية نصيف فقد ذهبت إلى فضاء أوسع حين وصفت عدم التصويت على قانون البنى التحتية بأنه خيانة للقسم النيابي وخيانة للوطن.
وقالت في مؤتمر صحفي " إن عدم التصويت على هذا القانون يدخل من ضمن المصالح السياسية والدفع بالفساد المالي والإداري الذي ينخر جسد الدولة العراقية إلى المزيد.
أما الأصوات المعارضة للقانون ومنها القائمة العراقية فقد أشارت من جانبها إلى أنها لن تقوم بالتصويت على مشروع قانون البنى التحتية دون أن تكون هناك إصلاحات حقيقية على المشروع.
وقال القيادي في القائمة العراقية حيدر الملا في مؤتمر صحفي عقدته القائمة إن القائمة العراقية لن تصوت على القانون إذا لم يتم إجراء تعديلات حقيقية عليه ، تتضمن رؤية واضحة لوجه الاقتصاد العراقي في أن تكون هناك مشاريع محددة وليس بعناوين واسعة اسمها المشاريع الإستراتيجية وما تحدث به احد مستشاري رئيس الوزراء خلال جلسة استضافة المالكي بان رؤية الحكومة في قضية الدفع بالآجل هي من خلال رهن النفط العراقي وهذه قضية يمكن وصفها في غاية الخطورة.
من جانبه قال النائب عدنان الجنابي:" إن العراق لديه مشكلة في إدارة الدولة وليس في صرف الأموال "، مشيراً إلى: حاجة العراق إلى مبالغ كبيرة لتطوير البنى التحتية ، ولكن يجب أن لا تكون عن طريق الاقتراض.
و قال رئيس الكتلة العراقية النيابية سلمان الجميلي :" إن العراقية حريصة على تمرير هذا القانون ولكن مع الأخذ بالملاحظات التي أبديناها لأن هنالك ثغرات في القانون الذي نريد منه أن يكون بمستوى الطموح ويحقق تطلعات الشعب العراقي ويعود بالفائدة عليه. أما الصوت الكردي فقد ظهر واضحا في كلام النائبة فيان دخيل التي استبعدت تمرير قانون البنى التحتية في جلسة مجلس النواب.
وقالت لوكالة أنباء بغداد الدولية / واب /:" إن مسودة القانون مبهمة وسطحية وغير واضحة ، هذه الأمور مجتمعة تمنع القانون من المرور في جلسة اليوم.
وأضافت :" إن حضور المالكي لجلسة مجلس النواب لا يشفع لتمرير القانون، لأن بعض الشركات الكبيرة طلبت منه مناقشة القانون في البرلمان ليخرج بضمانات ويكون معبرا عن رأي الشعب العراقي.

في ظل تدهور إنتاج التمور

"صواعيد" أعذاق النخيل يلجأون إلى المدن بحثاً عن فرص عمل

□ بغداد / غفران الحداد

"صواعيد" أعذاق النَّخيل ينتظرون موسم الإنتاج، في ظل استمرار تدني إنتاج التمور في العراق، حيث أصبحت عوائل هؤلاء العمال تعاني شظف العيش، وهم بلا مال يسد قوت يومهم.
بساتين قضاء الطارمية وقرية المشاهدة شمال بغداد تعرضت إلى قصف عنيف من قبل الطائرات الأمريكية إبان سنوات برزت فيها المقاومة تارةً والهجمات الإرهابية تارةً أخرى، حيث أدت صواريخ الطائرات إلى حرق الأشجار بما فيها أشجار النخيل، ما أثر على تدني إنتاج النَّخيل ولجوء "الصواعيد" إلى العاصمة والمدن القريبة منها بحثاً عن عمل يدر عليهم المال ويوفر لهم لقمة العيش.
أمجد محمد صاحب بستان نخيل بمساحة أربعين دونماً في قرية المشاهدة شكا لـ"المدى برس" تراجع إنتاج بستانه من التمر بقوله إن "أشجار النخيل احترقت بنيران المحتل في عام ٢٠٠٧، ولم يعوضني أحد عنها، وأنا الآن أملك أشجاراً منتجة تعد على أصابع اليد".ويضيف إن "تدهور زراعة التمور أثر كثيراً على الإنتاج والتسويق المحلي، حيث أصبح سعر كيلو التمر ألفي دينار، ولقلة النخيل لا نحتاج الآن إلى جلب "صواعيد" النخيل بل نحصد منتجنا بالاعتماد على أفراد العائلة". ودعا محمد وزارة الزراعة إلى "دعم الفلاحين والإنتاج المحلي الذي كان بالأمس مصدراً لدول العالم في إنتاج أجود أنوع التمور، ليصبح اليوم عاجزا عن سد الطلب المحلي".
من جهته، بين العامل وسام المشهداني من قضاء الطارمية شمال بغداد "أعمل في مهنة "صواعيد" أشجار النَّخيل منذ أن كان عمري سبعة عشر عاماً، حيث تعلمت هذه المهنة من والدي الذي تعلمها بدوره من جدي". واضاف "بحكم أننا نسكن في الريف لم تساعدني الظروف في إكمال دراستي لكي أعيل منها نفسي وعائلتي بعد التخرج، لذلك لم أعرف مهنة سوى العناية بالنخيل".
وتابع "لقد تدنى إنتاج التمور لهذا العام، ما أدى إلى أن يصبح عدد كبير من العمال عاطلين عن العمل، لذلك تركت مهنة "الصواعيد" وعملت "حمّالاً" في سوق الشورجة لتوفير لقمة العيش لي ولعائلتي".
وأكد "رغم أن أجرة العمل زهيدة ولاتتناسب مع الحر اللاهب، حيث لا تتجاوز ١٥ ألف دينار". زراعة النخيل وإنتاج التمور في قضاء الطارمية كانت تشكل مصدر عمل للكثير من الأهالي وموردا للعيش بصورة مباشرة وغير مباشرة للفلاحين والملاكين وأصحاب المكابس والعاملين فيها والتجار وأصحاب وسائط النقل وغيرهم.
الفلاحة نسمة أحمد من قرية النباعي قالت لـ"المدى برس" "أعمل مع فلاحات القرية في قطع أعذاق التمور، وللأسف أصحاب البساتين لا ينصفوننا من ناحية الأجور، بحجة أن إنتاجهم قليل هذا العام".
وأضافت "ماذا سأعمل وكيف سأعيش، فبرغم قساوة العمل أحتاج لأجرة عملي، فليس لدي بديل عن ذلك، وستزيد معاناتنا في البحث عن فرصة عمل في العاصمة أو في محيطها بأجور يومية عند انتهاء موسم التمور". وتابعت "الحياة صعبة وأنا مسؤولة عن عائلة كبيرة تتكون من سبع بنات وولدين، فبعد استشهاد زوجي على يد الميليشيات المتطرفة التي استهدفت كل العسكريين الذين كانوا يعملون في الجيش السابق، بمن فيهم الطيارون الحربيون إبان الحرب العراقية- الإيرانية".
المهندس الزراعي عبد الرحمن احمد قال لـ"المدى برس" إن "هجرة "الصواعيد" من الريف إلى المدينة بحثا عن عمل ليس بسبب انتهاء موسم التمر فقط، بل بسبب قساوة العمل نفسه أيضا".
وأضاف إن "ارتقاء النخلة ما زال يتم بواسطة المرقاة التي تدعى "الفروند"، على الرغم من دعوة البعض إلى استخدام الماكنة في هذا المجال، إلا أن هذا الأمر يتطلب إعادة تنظيم البساتين، وهذا أمر في غاية الصعوبة".
وأشار إلى أن "كل ذلك جعل العمل في البساتين مرهقا خاصة بالنسبة للأحداث والنساء وكبار السن الذين يشاركون في بعض مراحل العملية الإنتاجية ،ومع ذلك ورغم الإرهاق فإنهم يتمنونه لأنهم لا يجدون عملا غيره.

المدى برس

أكدت الشركة أنها ستكون أكبر المساهمين

إحالة مجمع الرشيد السكني إلى سامسونغ الكورية

□ بغداد / محمد صباح

أعلن مجلس الأعمال الوطني العراقي، عن دخول شركة سامسونغ الكورية الكبيرة إلى العراق من أجل تنفيذ واستثمار بعض المشاريع التي تخص البناء والإنشاءات في بغداد وجميع المحافظات، مبينا أن الأيام المقبلة ستشهد إحالة بعض المشاريع المهمة إلى هذه الشركة.
وقد رحبت الهيئة الوطنية للاستثمار بتواجد شركة سامسونغ العالمية في العراق، مؤكدة أنها "ستحيل إليها بعض المشاريع الحيوية والمهمة ومنها بناء مجمع الرشيد السكني فضلا عن بناء بعض محطات الطاقة الكهربائية".
في حين أكدت سامسونج، أنها "ستكون إحدى الشركات الكبرى التي تساهم في إعادة إعمار العراق ،فضلا عن ذلك ستقوم بخلق فرص عمل للكثير من العاطلين واكتشاف المهارات وتطويرها في جميع المجالات".
وتواجه عمليات الاستثمار في العراق معوقات كثيرة منها ما حددت بالقوانين السابقة والروتين إلى جانب الوضع الأمني الذي عطّل دخول الشركات الاستثمارية العالمية الرصينة".وقال رئيس مجلس الأعمال الوطني العراقي إبراهيم البغدادي لـ"المدى برس" إن "شركة سامسونج وقعت اتفاقا مع شركة البعد الرابع للمقاولات من اجل تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية في العاصمة بغداد والمحافظات والوزارات والمؤسسات الحكومية"، لافتا إلى أن "هذه الشركة ستوقع على عدد من المشاريع في مجال البناء والإنشاء وأهمها المشاريع السكنية سواء أكانت في بغداد أو في المحافظات".وتابع إن "الأيام المقبلة ستشهد لقاءات وتشاورات واجتماعات تضم شركة سامسونج الكورية مع عدد من الوزارات والمحافظات وبعض المؤسسات الحكومية بغية الاتفاق على الأعمال أو المشاريع التي ستنفذها هذه الشركة".
يذكر أن مجلس الأعمال الوطني العراقي تشكل في ١٩ كانون الأول عام ٢٠٠٩ الذي يضم نخبة من أصحاب الشركات التجارية والصناعية ورجال أعمال ومستثمرين عراقيين من داخل البلد وخارجه، وهو يضم قرابة ١٠٠ شركة تجارية وصناعية عراقية وشخصيات معروفة على المستوى الاقتصادي المحلي والعالمي من رجال الأعمال والمستثمرين العراقيين المتواجدين في داخل البلد وخارجه وخاصة في بريطانيا وأميركا والخليج العربي ولبنان والأردن.
ولفت البغدادي إلى أن "مهمة مجلس الأعمال الوطني العراقي تقتصر على استقدام رؤوس الأموال المهاجرة وكبرى الشركات العالمية إلى العراق، حيث أدخلنا عشرات الشركات الأوروبية والأمريكية والآسيوية وآخرها كان شركة هانوا الكورية التي جاءت مع شركة هارلو إحدى الشركات المؤسسة لمجلس الأعمال العراقي والتي تشرف على مشروع بسماية السكني لبناء ألف وحدة سكنية مع هيئة الاستثمار".
وبدورها، أكدت الهيئة الوطنية للاستثمار، أن الشركة الكورية ستساهم في تنفيذ العديد من مشاريع البناء والإنشاء، عادة دخول هكذا شركات عالمية كبيرة إلى العراق مؤشر جيد لإعادة إعمار العراق.
وفي مقابلة له مع "المدى برس"، أوضح رئيس هيئة الاستثمار سامي الأعرجي أن "شركة سامسونج شركة عالمية معروفة أتت لزيارة العراق للاطلاع على بعض الفرص الاستثمارية التي ستقدم لها"، موضحا أن "هذه الشركة لها باع طويل في مجال الإعمار والسكن وسيكون لها حضور قوي في بغداد والمحافظات".يذكر أن العراق يعاني أزمة سكن خانقة نظراً لتزايد عدد سكانه قياساً بعدد المجمعات السكنية، علاوة على عجز المواطن ذي الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة به بسبب غلاء الأراضي والمواد الإنشائية .وتقدر وزارة الإعمار والإسكان حاجة العراق إلى ثلاثة ملايين وحدة سكنية لسد أزمة السكن في العراق.وأشار الأعرجي إلى أن "حضور مثل هكذا شركات للاستثمار في العراق إلى جانب الشركات الكورية، التي لها الحصة الأكبر حاليا في إعادة إعمار العراق، يعد مؤشرا جيدا"، موضحا أن "هيئة الاستثمار ستطرح عليها عددا من المشاريع الاستثمارية والتنموية".
وأضاف أن "هذه الشركة مختصة بالبناء والإنشاءات ولأول مرة تدخل العراق بعد نجاح بعض الشركات في الحصول على العقود الكبرى مثل شركة هانو التي تنفذ مشروع بسماية حاليا"، مبينا أن "سامسونج ستكون لها فرصة كبيرة من العقود المهمة كونها من الشركات الرصينة".
وأشار إلى أن "من أهم المشاريع التي يمكن إحالتها لها هو تنفيذ بعض مشاريع توليد الطاقة الكهربائية لأن لهم خبرة طويلة في هذا المجال، فضلا عن بناء مجمع سكني في معسكر الرشيد بالتعاون مع محافظة بغداد والأمانة لتسهيل الإجراءات أمام هذه الشركة".
إلى ذلك أكدت شركة سامسونج أنها "ستكون مساهمة بشكل كبير في إعادة إعمار العراق، وتطوير مشاريع الطاقة الكهربائية والنفطية"، لافتة إلى أنها "ستهتم في تطوير الخبرات العراقية نحو الأحسن".
وقال مدير المكتب الرئيس لشركة سامسونج في الشرق الأوسط هاور كيم لـ"مدى برس" إن "شركة سامسونج تتألف من (٣٥) شركة مختصة بالإنشاءات والإعمار"، مبينا أن "لهذه الشركة خبرة واسعة في شتى المجالات المعمارية والهندسية والطاقة والغاز والبترول".
وأضاف إن "من أهم المشاريع الجبارة التي نفذتها شركة سامسونج في المنطقة العربية هو بناؤها أعلى برج في العالم وهو برج خليفة في إمارة دبي بالإمارات بارتفاع (٨٢٨) مترا، إضافة إلى إشرافنا على مشروع الطاقة النووية في الإمارات الذي يعد من اكبر المشاريع".
وأشار كيم إلى أن "شركة سامسونج ستكون إحدى الشركات المساهمة في إعادة إعمار العراق من خلال خبرتها الواسعة في جميع المجالات، ومنها خلق فرص عمل وإيجاد المهارات والخبرات العراقية والعمل على تطويرها نحو الأفضل".

المدى برس